الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر

عمارة حاتم

طالب دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

hatemamara2023@gmail.com

بن صالحية صابر

أستاذ محاضر أ ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

bensalhiasaber@gmail.com

تاريخ الإرسال 2023/07/20 تاريخ القبول : 2023/08/13

الملخص: في إطار تحسين الخدمة العمومية و استكمالا لعملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية لما توفره هذه الأخيرة من ربح للوقت و الجهد و سهولة تبادل المعلومات و المعطيات، استحدث المشرع الجزائري نظام الرقمنة في مجال الاستثمار بموجب القانون 18/22 بهدف تحسين المناخ الاستثماري و جذب و استقطاب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وذلك من خلال القضاء على كافة أشكال البيروقراطية و تكريس مبدأ الشفافية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الادارة الالكترونية، ، قانون الاستثمار الجديد، الخدمة العمومية.

Summary : Within the framework of improving public service and completing the process of transitioning from traditional management to electronic management, as the latter provides a profit for time and effort and the ease of exchanging information and data, the Algerian legislator introduced the digitization system in the field of investment under the new investment law 18/22 with the aim of improving the investment climate and Attracting and attracting investors, whether they are local or foreign, by eliminating all forms of bureaucracy and devoting the principle of transparency.

Keywords: digitization, electronic management new investment law, public service.

عمارة حاتم، hatemamara2023@gmail.com

مقدمة:

نظرا للتطور الكبير الذي شهده العالم في مجال التكنولوجيا الرقمية و ما أحدثه ذلك من ثورة في جميع المجالات، كان لزاما على الجزائر و كغيرها من الدول مسايرة و مواكبة هذا التطور من خلال الانتقال من مرحلة التسيير و الإدارة التقليدية إلى مرحلة الإدارة الالكترونية وذلك من أجل مواجهة التحولات و المتطلبات الدولية، فعصرنة الخدمة العمومية و تحسينها مرتبط بشكل أساسي برقمنتها و قد تجلى ذلك من خلال استحداث وزارة للرقمنة و الإحصائيات تسهر على إعداد السياسة الوطنية للرقمنة و تطويرها و توفر البيئة الملائمة لتنفيذ الحوكمة الالكترونية و إرساء مفهوم الإدارة الالكترونية.

وقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في هذا التحول و الذي مس قطاعات عديدة منها مصالح الحالة المدنية، العدالة وغيرها و في السياق ذاته نجد أن قطاع الاستثمار هو الآخر استفاد مؤخرا من هذا التحول و قد استحدثت منصة رقمية خاصة بالاستثمار بموجب القانون 18/22 و المتعلق بالاستثمار.

إشكالية الموضوع:

يرتبط الاستثمار ارتباطا وثيقا بالاقتصاد لذلك نجد أن المشرع الجزائري و بغية منه في تطوير و ترقية الاستثمار و جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين سواء محليين أو أجانب أصدر العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار بدءا من المرسوم التشريعي 12/93 و بالأمر 03/01، مرورا بالقانون 09/16 و وصولا إلى القانون 18/22 وفيه أدخل المشرع الجزائري العديد من الأمور الجديدة منها تلك المتعلقة باستحداث منصة رقمية خاصة بالاستثمار.

فما مدى ارتباط الرقمنة بتطوير و ترقية الاستثمار؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية عملية الرقمنة في مجال الاستثمار، ودورها في تحسين الخدمة المقدمة للمستثمرين و بالتالي استقطاب اكبر عدد منهم.

خطة الدراسة:

قصد الإلمام بهذا الموضوع و الاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى محورين:

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

المبحث الثاني: الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد 18/22

المبحث الأول: مفهوم الرقمنة

عرفت الاقتصاديات المعاصرة تغيرات جد هامة في أساليب إدارة و تسيير نشاطاتها و ذلك بانتهاجها لسياسات و تكنولوجيات رقمية، وقد جاءت هذه التغيرات استجابة و مواكبة للتطورات الحاصلة في العالم وهو ما دفع بمختلف الدول و الحكومات إلى عصرنة مختلف مصالحها وذلك قصد تحسين نوعية و جودة الخدمات المقدمات خاصة في ظل الانتشار الكبير للرقمنة في جميع المجالات و القطاعات، وما ساعد على هذا الانتشار الشبكة العنكبوتية ، والجزائر كغيرها من الدول عملت منذ سنة 2008 إلى رقمنة الإدارة و الانتقال بها من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية

المطلب الأول : تعريف الرقمنة

يمكن تعريف الرقمنة على أنها:" اللغة و التقنية و العلم التطبيقي و الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي فضلا عن كونها مجموعة من الوسائل المستعملة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس و رفاهيتهم".[1]

ويرى البعض أنها "عملية يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى الشكل الرقمي سواء كانت هذه المعلومات صور أو بيانات نصية أو ملف صوتي أو أي شكل آخر".[2]

كما يرى البعض على أنها " عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة المسح الضوئي.[3]

المطلب الثاني : أهمية الرقمنة

- تساهم الرقمنة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتعمل على خلق فرص عمل جديدة و تشجع على الابتكار.[4]
- توفر الكثير من الجهد و المال و تحسن كفاءة العمل و تعمل على تبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.[5]

إضافة إلى ما تم ذكره تتضح فوائد الرقمنة في:[6]

- تساهم في اكتساب و إضافة موارد جديدة أو ابتكار وسائل فعالة و أكثر قدرة على الكشف على ما هو موجود في هذه المواد.
- زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي بالموارد الاقتصادية.
- اكتشاف طرق جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته، وتقليل الكلفة من خلال تحقيق الكفاءة.

المطلب الثالث : علاقة الرقمنة بالإدارة الإلكترونية

يرتبط مفهوم الإدارة الإلكترونية ارتباطا وثيقا باستعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال

فالإدارة الالكترونية هي "تطبيق تكنولوجيات المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالانترنيت بهدف توصيل الخدمات للمواطن أو العميل أو زيادة التأثير الايجابي على مجتمع الأعمال، وجعل الحكومة تعمل بكفاءة و فاعلية عاليتين.[7]

ما يلاحظ أن هناك اتفاق على أن الوسيلة المستعملة في الإدارة الالكترونية هي تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و نستخلص أن الإدارة الالكترونية تتمثل في استغلال المرفق العام لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتقديم خدماته لمرتفقيه، وتعزيز ثقتهم به من خلال إرساء مبدأ الشفافية وتبسيط الإجراءات و تسهيل الحصول على المعلومات.

وعملية الرقمنة كما تم تبيانه سابقا هي عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى الشكل الرقمي بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين، فالرقمنة هي الخطوة الأولى و اللبنة الأولى الواجب اتخاذها و القيام بها لبناء نظام الإدارة الالكترونية.

المبحث الثاني : الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد 18/22

من أهم المسائل التي تم استحداثها بموجب قانون الاستثمار الجديد 18/22 نظام الرقمنة، وقد جاء هذا النظام كامتداد لجهود التي تقوم بها الدولة في إطار عصرنة الإدارة و العمل على الانتقال من الأسلوب التقليدي الذي يتميز بالتعقيد و البطئ إلى الأسلوب الحديث الذي يعتمد على الإدارة الالكترونية و التواصل و تقديم الخدمات المختلفة إلى مرتفقي الإدارة عبر وسائط التواصل عن بعد و المتمثلة أساسا في الانترنيت.

و بمعنى آخر حصول المواطنين على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال شبكات الانترنيت بغرض تقديم أفضل الخدمات بأفضل الوسائل من حيث قلة الجهد، وزيادة الفعالية و اختصار الوقت، وخفض التكاليف لما لذلك من دفع لعجلة التنمية و تعزيز الاقتصاد الوطني لغرض التخلص من الفساد الإداري، وكذا المشكلات الناجمة عن استخدام الورق في التعامل الإداري بالنظر عن البيروقراطية الناجمة عن هذا الأخير.[8]

ورجوعا إلى قانون الاستثمار الجديد 18/22 فقد تم إنشاء منصة رقمية للمستثمر

المطلب الأول : تعريف المنصة الالكترونية

نصت المادة 23 الفقرة الأولى من القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو 2022 "تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسيرها إلى الوكالة"[9]

وقد عرفت المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 298/22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 المنصة الرقمية كمايلي " المنصة الرقمية للمستثمر هي الأداة الالكترونية لتوجيه الاستثمارات و مرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها، وهي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات و استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الانترنيت، وتسمح بتكييف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار و نوع الطلبات و تكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات و الإدارات ذات العلاقة مع فعل الاستثمار"[10]

كما تسمح المنصة الرقمية بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر و العرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار، وكذا الإجراءات ذات الصلة.[11]

المطلب الثاني : أهداف المنصة الرقمية ومن يمكنه استخدامها

أ- أهداف المنصة:

تهدف المنصة الرقمية إلى ما يأتي:[12]

- التكفل بعملية إنشاء الشركات و الاستثمارات وتبسيطها و تسهيلها.
- تحسين التواصل بين المستثمرين و الإدارة الاقتصادية.
- ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها و كيفيات فحص و معالجة ملفات المستثمرين.
- الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين و دراستها من قبل الإدارات المعنية.
- السماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بعد.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد و مردودية الأعوان و جودة الخدمة المقدمة.
- تحسين أداء المرافق العامة و جعلها أكثر إتاحة و ذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين.
- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار
- السماح بالتبادل المباشر و الفوري بين أعوان الإدارات و الهيئات المعنية.

ب- من يمكنه استخدام المنصة:[13]

يمكن أن يستخدم المنصة كل حامل مشروع أو مستثمر يرغب في:

- الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب المرتبطة بإنجاز مشروعه الاستثماري.
- إنشاء مشروع استثماري.
- الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار المنظومة التشجيعية للاستثمار على النحو المنصوص عليه في التنظيم المعمول به.
- الاستفادة من خدمات المنصة الرقمية.

المطلب الثالث : دور المنصة الرقمية في ترقية وتطوير الاستثمار

يتضح دور الرقمنة و تتجلى أهميتها في مجال الاستثمار من خلال تقريب الإدارة المكلفة بالاستثمار و المتمثلة أساسا في الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وكذا الشبابيك الموحدة التابعة لها و الموجودة على مستوى 58 ولاية من المستثمرين، وذلك بدعم و تكريس مزايا استخدام الإدارة الالكترونية و التعامل على بعد و تقديم أفضل الخدمات و توفير جميع المعلومات اللازمة و التي يحتاجها المستثمر من معرفة المزايا الممنوحة و كذا العقار الصناعي المتوفر، وبالتالي القضاء على كل العيوب التي عرفتها النصوص القانونية السابقة و المتعلقة بالاستثمار، و خاصة ما تعلق منها بالبيروقراطية و الفساد الإداري.

فنظام الرقمنة الذي جاء به قانون الاستثمار الجديد 18/22 هو مواصلة للنهج الذي انتهجته الدولة لتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية من جهة، ومن جهة أخرى هو وسيلة فعالة لإضفاء الشفافية في التعامل مع المستثمرين و تقدين أحسن الخدمات و في وقت وجيز و هو الأمر الذي سوف ينعكس بالإيجاب على سير العملية الاستثمارية بصفة خاصة و على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

و القانون 18/22 و المتعلق بالاستثمار جاء من أجل تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة و هذا ما تؤكده المادة الثانية من ذات القانون وبالتالي الاعتماد المطلق على الرقمنة في تسيير جميع الملفات الاستثمارية في مختلف مراحلها وبالتالي الشفافية في التسيير الإداري لها فالشفافية كما تم تعريفها من قبل العديد من الفقهاء هي عبارة عن تبسيط الإجراءات و نشر المعلومات و الإفصاح عنها لتأكيد مصداقيتها أمام الرأي العام و يتحقق ذلك من خلال الصدق و الإعلان عن النشاط و أهدافه ومصادر تمويله و فتح الأبواب أمام الجميع.[14]

و تعرف أيضا على أنها الوضوح التام في اتخاذ القرارات و رسم الخطط و السياسات المتناسبة مع مستجدات وروح العصر وعرضها على الجهات المعنية لمراقبتها، وخضوع الممارسات الإدارية للمساءلة و المراقبة المستمرة، وكذلك التقيد بأخلاقيات الخدمة العامة و أنظمة النزاهة و عدم إساءة استخدام السلطة، كما يؤدي إلى تنمية الثقة و المصداقية لأفراد المجتمع و تعزيز المؤسساتية و سيادة القانون.[15]

و للشفافية شروط وجب توفرها فيجب أن تتم إتاحة المعلومات شفافية أن تتم إتاحة المعلومات بشفافية لكافة الجهات في نفس الوقت، و أن تكون واضحة ولا يكتنفها الغموض و تكون بلغة واضحة و سهولة الوصول إليها و تعد الشفافية أحد الأدوات التي تقاس بها مستويات الفساد في بلد ما أو نظام ما، حيث كلما كانت علاقة العمل واضحة وشفافة تقلصت فرص حدوث الفساد،[16] و هنا تتجلى أهمية الرقمنة كآلية مهمة في توفير المعلومات الدقيقة للمستثمرين و بالتالي تساوي و تكافؤ فرص الاستثمار.

الخاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك إرادة سياسية ملموسة عملت و لازالت تعمل على عصرنة الإدارة من خلال التحول و الانتقال من التسيير التقليدي الكلاسيكي إلى التسيير الرقمي، و لقد تجسد ذلك من خلال الإصلاحات التي مست العديد من القطاعات على غرار قطاع التعليم العالي و العدالة و مصالح الحالة المدنية، ليأتي الدور مؤخرا على الاستثمار وكان ذلك بموجب القانون الجديد للاستثمار 18/22، وهذا دليل على قناعة المشرع بأن الحل الوحيد للقضاء على البيروقراطية و كذلك كل أشكال الفساد الإداري هو اعتماد نظام رقمي يضفي شفافية و فعالية في معالجة ملفات الاستثمار مما يساعد على توفير مناخ استثماري يستقطب المستثمرين المحليين و الأجانب، ولكن الإشكال المطروح هو مدى استعداد الإدارات الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالاستثمار بهذا النظام، فنجاح المنصة الرقمية للمستثمر معلق على شرط ألا و هو اعتماد الرقمنة في باقي القطاعات كقطاع الضرائب و الجمارك و البيئة و التشغيل و التجارة و ذلك بحكم أن في كل شباك وحيد هناك ممثلي لهاته الإدارات يقومون بتلبية احتياجات المستثمر كل في مجاله.

وفي مايلي بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في ترقية الاستثمار في ظل الادارة الالكترونية و الرقمنة:

- الزيادة في تدفق و سرعة الانترنيت فليس من المعقول أن يتم الاعتماد على المنصة الرقمية للإستثمار في ظل التدفق الحالي و البطئ الذي تعاني منه الشبكة العنكبوتية.
- تكوين و تأهيل و رسكلة الأعوان و الإطارات المسؤولين على معالجة ملفات الإستثمار في مجال الإعلام الآلي و معالجة المعلومات و كذا الجانب القانوني المتعلق بالإستثمار.
- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالمنصة الرقمية المتعلقة بالعقار الصناعي و ربطها بالمنصة الرقمية للإستثمار.
- رقمنة جميع القطاعات المساهمة في العملية الاستثمارية خاصة مصلحة الضرائب .

الهوامش:

[1] غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا:مفاهيم و مداخيل وتقنيات عملية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص22.

[2] سالم باشيوة، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، رسالة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر 2009/2008، ص71.

[3] محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية، الكتب المصرية نموذجا، مجلة مكتبة فهد الوطنية، مجلد 17، عدد 02، نوفمبر 2011، ص3

[4] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، هبة الله مصطفى، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة العراقية للبحوث، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص104.

[5] نفس المرجع، ص 104

[6] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص147-148

[7] عبد الفتاح بيومي، الحكومة، الحكومة الالكترونية بين الواقع و الطموح، دار الفكر الجامعي، مصر،2008، ص25.

[8] قاسم عبد الجبور ميرفت، أثر الحوكمة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020، ص13.

[9] المادة 23 من القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022

[10] المادة 27 من المرسوم التنفيذي 198/22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 60، المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

[11] المادة 23 الفقرة 02 من القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022

[12] المادة 28 الفقرة 02 من القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022

[13] - http://invest.gov.dz consulte le 20-04-2022

[14] عبد الله بن عوض الشهري، الشفافية الإدارية في المؤسسات التعليمية، ديار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2020، ص01.

[15] نفس المرجع، ص19.

[16] عبد الله بن عوض الشهري، ص 31.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا : النصوص القانونية

1- القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 28 يوليو 2022.

2- المرسوم التنفيذي 198/22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 60، المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

ثانيا: الكتب

1- عبد الفتاح بيومي، الحكومة، الحكومة الالكترونية بين الواقع و الطموح، دار الفكر الجامعي، مصر،2008.

2- عبد الله بن عوض الشهري، الشفافية الإدارية في المؤسسات التعليمية، ديار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2020.

3- غسان قاسم اللامي، إدارة التكنولوجيا:مفاهيم و مداخيل وتقنيات عملية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

4- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007.

5- قاسم عبد الجبور ميرفت، أثر الحوكمة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020.

ثالثا: الرسائل العلمية

1- سالم باشيوة، الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، رسالة ماجستير، تخصص علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر 2009/2008.

رابعا: المقالات العلمية

1- محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية، الكتب المصرية نموذجا، مجلة مكتبة فهد الوطنية، مجلد 17، عدد 02، نوفمبر 2011.

2- نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، هبة الله مصطفى، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المجلة العراقية للبحوث، المجلد 11، العدد 01، 2019.

خامسا: المواقع الالكترونية

http://invest.gov.dz